



Distr.
LIMITED

TD/L.362
9 February 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة العاشرة

بانكوك، تايلند

١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

رسالة من السيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

١- إن موضوع الأونكتاد العاشر، أي تحويل العولمة إلى أداة لتنمية جميع البلدان والشعوب موضوع هام، وهذا وقته. فمن الواضح أن هناك فجوة واسعة ومتزايدة يجب سدها لأن فوائد العولمة توزعت دون انتظام. وتشهد تقارير الأونكتاد نفسه بتزايد أوجه عدم المساواة في الدولة الواحدة وبين الدول. وقد تزايدت تهميش المجموعات الضعيفة والمحرومة، وهذا من شأنه أن يرتب عواقب سياسية فضلاً عن العواقب الاقتصادية. وكما لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان:

"يمكن لقوى السوق أن تولد الثروة وأن تنتشر الرخاء ولكن إذا كانت مستويات التنمية غير منتظمة فقد تكون النتيجة توتراً سياسياً ومخاطر تزعر الاستقرار."

٢- ولآثار العولمة عواقب هامة على حقوق الإنسان وخاصة في البلدان النامية. وهذا هو السبب في أن لجنة حقوق الإنسان قططلبت من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ومن المقررين الخاصين والخبراء المستقلين والأفرقة العاملة أن يتصدى كل منها في مجال ولايته لوقع العولمة على حقوق الإنسان. ويجري الآن النظر في قضايا تشمل الحق في التنمية والفقر المدقع وبرامج التكيف الهيكلي والديون الخارجية والحق في التعليم. وقد طلب أيضاً من اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان أن تقدم إلى لجنة حقوق الإنسان تقريراً شاملاً عن قضية العولمة.

٣- وينبغي الإقرار بأن صلة قواعد حقوق الإنسان ومعاييرها بالتجارة الدولية والتمويل والاستثمار لا تقل أهمية عن صلتها بأي مجال آخر من مجالات النشاط الإنساني. والسعي وراء التنمية المنصفة والتجارة العادلة من بين مجالات الاهتمام المشروع لحقوق الإنسان. والفقر والاستبعاد يعنيان إنكار حقوق الإنسان كما يعنيان إنكار الحق في التنمية. وقد جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية أن الإنسان هو الموضوع المحوري للتنمية وأن السياسة الإنمائية ينبغي لذلك أن تجعل الإنسان هو المشترك الرئيسي في التنمية والمستفيد الأول منها. ويوضح الإعلان بعد ذلك واجب الدول في صياغة سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى استمرار تحسين أحوال كل السكان وكافة الأفراد على أساس اشتراكهم النشط والحر والمجدي في التنمية وفي توزيع الفوائد الناجمة عنها توزيعاً عادلاً.

٤- ورؤية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هي أن كل ميادين النشاط، دولياً كان أم إقليمياً، قومياً كان أم محلياً، لا بد وأن تسترشد وتتأثر بالمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. إذ ينبغي أن تكون كرامة الفرد وحقوقه هي الهدف الذي تشخص إليه التنمية مثلما هي هدف السلم. والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلب من الدول أن تتبع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى أن تحقق لكل فرد على وجه الأرض حقه في الغذاء والصحة والمأوى والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي. ولا يجب أبداً أن تغيب هذه الحتميات في عالم يسير نحو العولمة. والعالم الذي يسير نحو العولمة ثم يتجاهل في سيره مفاهيم حقوق الإنسان هذه هو عالم يعادي الشعوب ولا يجب أن نقبل هذا منه أبداً.

٥- والتحدي الذي يواجهه هذا المؤتمر هو أن يجد الطريقة الكفيلة بإدماج واقع العولمة في الجهود المبذولة لبناء نظام اقتصادي دولي أكثر عدلاً. وأنا أحث الوفود في الأونكتاد العاشر على العمل لإقامة شراكة جديدة وبناءة بين الحكومات ووكالات التنمية والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال التجارية لتكفل أن الفوائد العائدة عن العولمة لن تقتصر على قلة من الشعوب بل ستنمتع بها شعوب العالم كافة.
